

# خارج الفقہ

٢٥

١١-٩-٩٣ القول فی النيابة

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

• يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَ  
 أَنْتُمْ تَسْمَعُونَ (٢٠) وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَ  
 هُمْ لَا يَسْمَعُونَ (٢١) إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِنْدَ اللَّهِ الصُّمُّ  
 الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ (٢٢) وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا  
 لَأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ (٢٣)

## شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، ولو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه، و يشترط كونه **ميتا** أو **حيا عاجزا** في الحج الواجب،
- و لا يشترط فيه **البلوغ** و **العقل** فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه، و لا **المماثلة** بين النائب و المنوب عنه في الذكورة و الأنوثة،
- و تصح استنابة الصرورة رجلا كان أو امرأة عن رجل أو امرأة.

## شرايط المنوب عنه

- مسألة ٢ يشترط في المنوب عنه **الإسلام**، فلا يصح من الكافر\*، نعم لو فرض انتفاعه به بنحو إهداء الثواب فلا يبعد جواز الاستيجار لذلك، و لو مات مستطيعا لا يجب على وارثه المسلم الاستيجار عنه،
- \* و لا يجوز النيابة عن الكافر و لا إهداء الثواب إليه إلا إذا كان الكافرا بآب أو أما للنائب أو للمستأجر أو كان الكافر جاهلا قاصرا فيجوز إهداء الثواب إليه و حينئذ يجوز الإستيجار لذلك أى للحجّ الاستحبابي لإهداء الثواب.

## شرايط المنوب عنه

- و يشترط كونه ميتا أو حيا عاجزا \* في الحج الواجب \*\*،
- \* كما مر في مسألة ٤٨ من الفصل الأول.
- \*\* هذا في الحج الواجب و أما المندوب فيجوز فيه النيابة عن الحي القادر كما سيأتي في المسألة ١٧ من هذا الفصل.

## إجزاء حج النائب

- مسألة ٤٨ يجب على المستطيع الحج مباشرة، فلا يكفي حجه غيره عنه تبرعا أو بالإجارة، نعم **لو** استقر عليه و لم يتمكن منها لمرض لم يرج زواله أو حصر كذلك أو هرم بحيث لا يقدر أو كان حرجا عليه وجبت الاستنابة عليه، و لو لم يستقر عليه لكن لا يمكنه المباشرة لشيء من المذكورات ففي وجوبها و عدمه قولان، لا يخلو الثاني من قوة، و الأحوط \* فورية وجوبها،

- \* بل الأقوى.

## إجزاء حج النائب

- و يجزيه حج النائب مع بقاء العذر إلى أن مات بل مع ارتفاعه بعد العمل\*\*\* بخلاف أثنائه فضلا عن قبله، و الظاهر بطلان الإجارة،
- و لو لم يتمكن من الاستنابة سقط الوجوب و قضى عنه، و لو استناب مع رجاء الزوال لم يجز عنه، فيجب بعد زواله، و لو حصل اليأس بعد عمل النائب فالظاهر الكفاية، و الظاهر عدم كفاية\*\*\* حج المتبرع عنه في صورة وجوب الاستنابة، و في كفاية الاستنابة من الميقات إشكال و إن كان الأقرب الكفاية.
- \*\*\* بل لا يجزى.
- \*\*\* بل الأقوى كفايته.

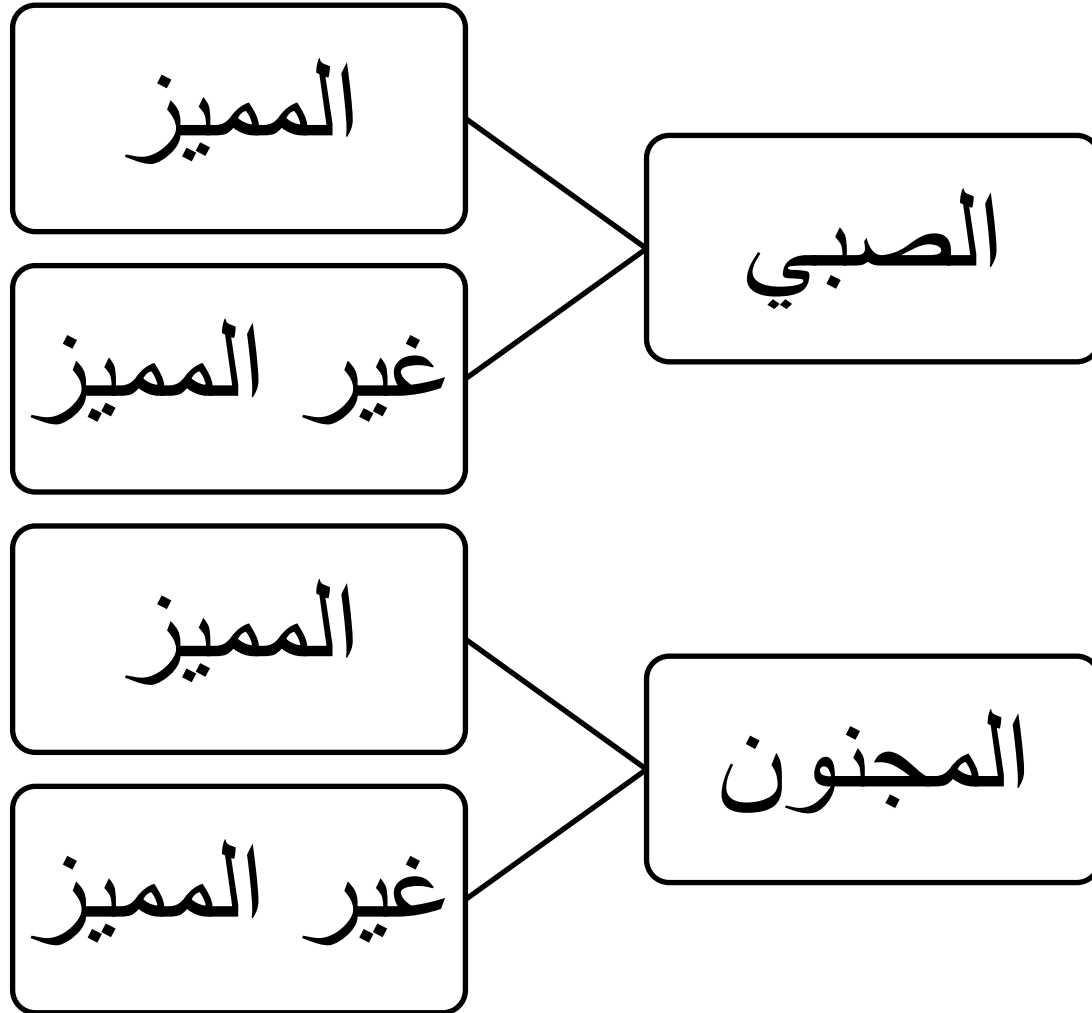
## النيابة في الحج المندوب

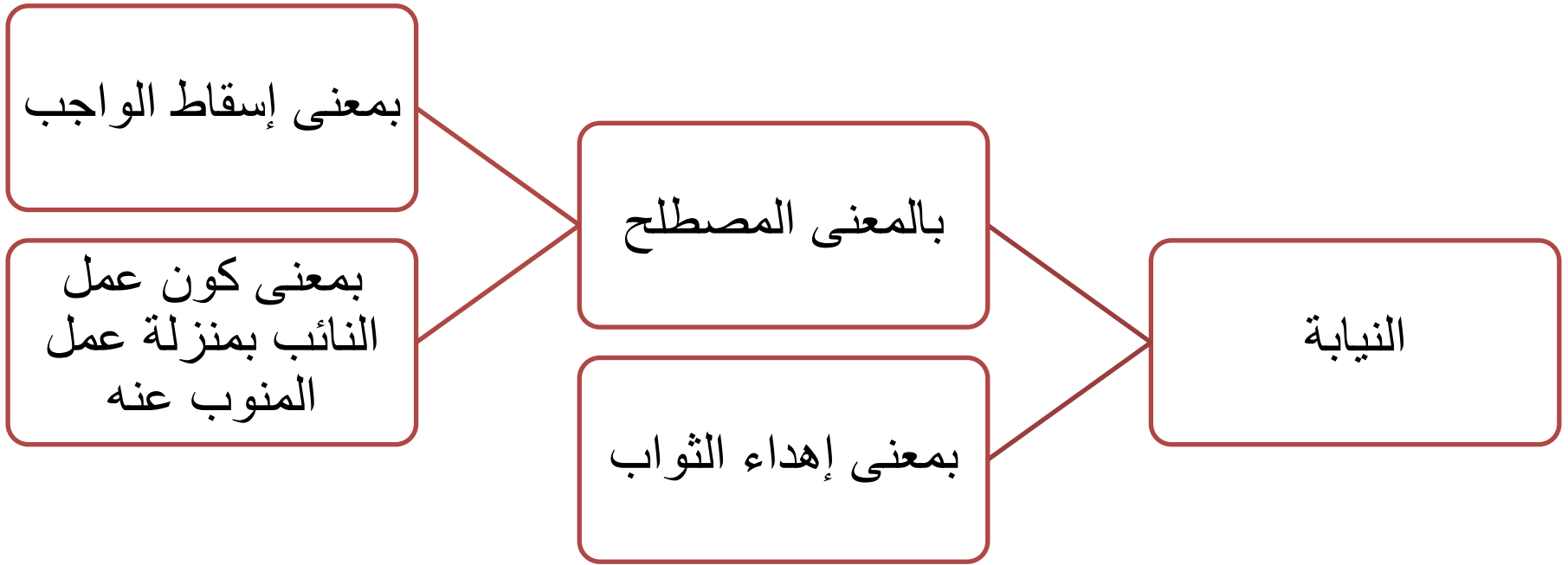
- مسألة ١٧ يجوز التبرع عن الميت في الحج الواجب مطلقا و المندوب بل يجوز التبرع عنه بالمندوب و إن كان عليه الواجب حتى قبل الاستيجار له، و كذا يجوز الاستيجار عنه في المندوب مطلقا،
- و قد مرَّ حكم الحي في الواجب، و أما المندوب فيجوز التبرع عنه كما يجوز الاستيجار له حتى إذا كان عليه حج واجب لا يتمكن من أدائه فعلا، بل مع تمكنه أيضا فجاز الاستيجار للمندوب قبل أداء الواجب إذا لم يخل بالواجب لا يخلو من قوة، كما أن الأقوى صحة التبرع عنه.

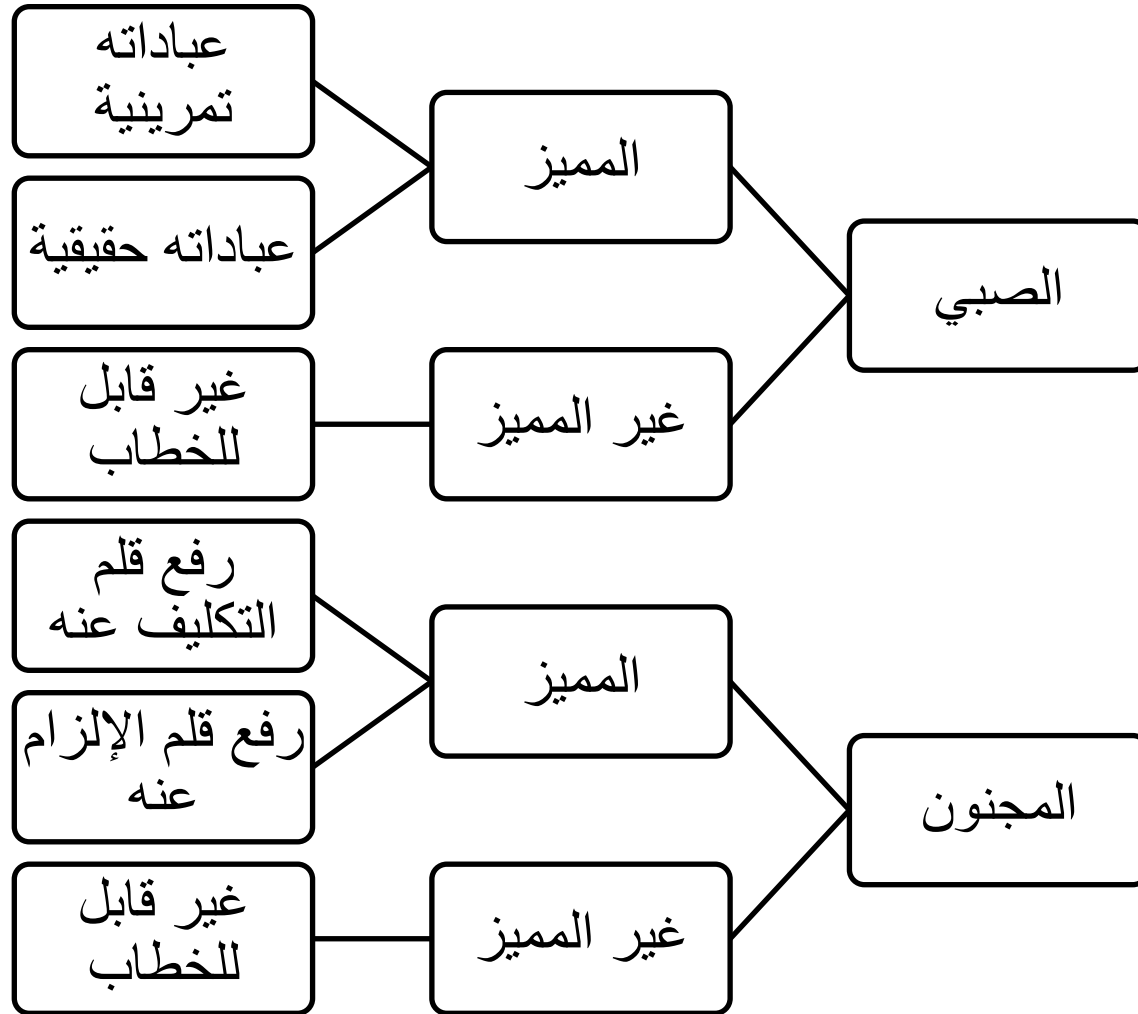


## شرايط المنوب عنه

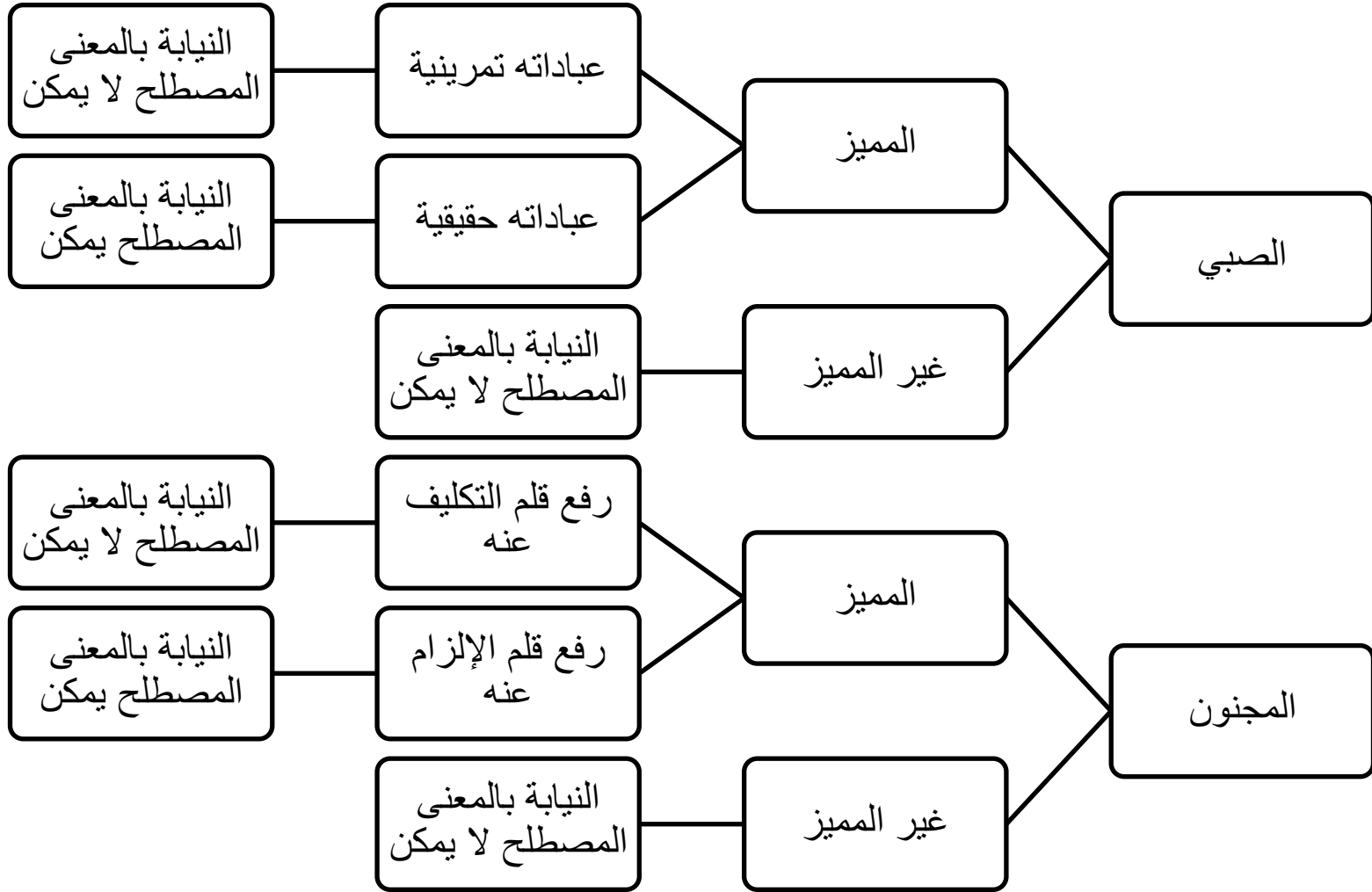
- و لا يشترط فيه **البلوغ** و **العقل** فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه،

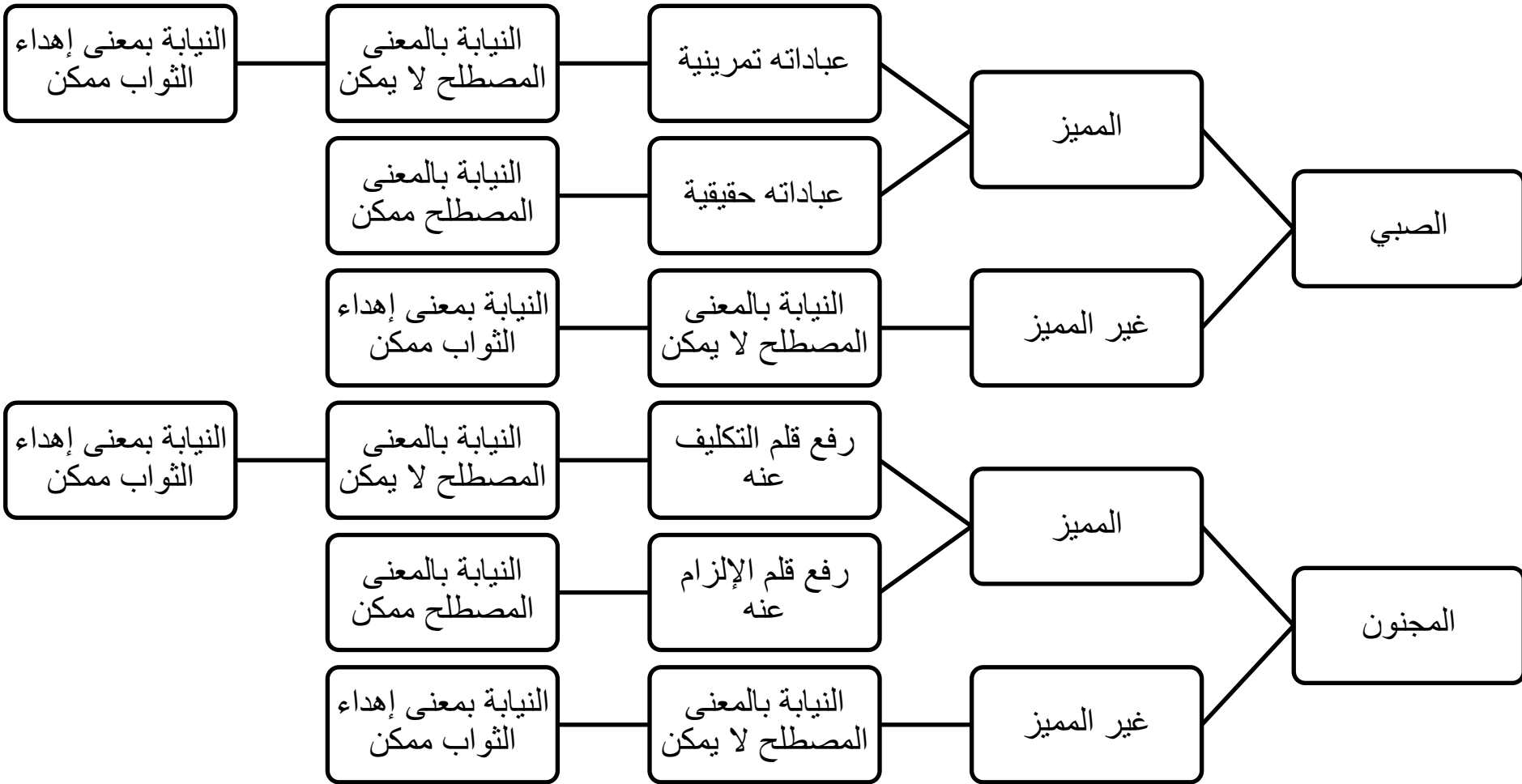






## النيابة بمعنى إسقاط الواجب لا يتصور في الصبي و المجنون





## شرايط المنوب عنه

- و لا يشترط فيه **البلوغ** و **العقل** \* فلو استقر على المجنون حال إفاقته ثم مات مجنونا يجب الاستيجار عنه،
- \* النيابة بمعنى إسقاط الواجب لا يتصور في الصبي و لا المجنون إلا إذا استقر على المجنون حال افاقته و أما النيابة بمعنى كون عمل النائب قائما مقام عمل المنوب عنه فهو ممكن للصبي المميز و المجنون المميز و أما الصبي غير المميز أو المجنون غير المميز فالنيابة عنه فهو بمعنى إهداء الثواب.